

بيان صادر عن وكالة الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيلي ملامبو نغوكا

25 تشرين الثاني/نوفمبر: اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة

يظل العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم أحد أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان – وأكثر انتهاك يتم التسامح بشأنه – كما أنه يمثل سبباً ونتيجة في آن معاً للتمييز وانعدام المساواة بين الجنسين.

ويمثل الحضور المستمر لهذا الانتهاك أحد أوضح العلامات على انعدام التوازن في المجتمعات، ونحن مصممون على تغيير هذا الوضع.

وبمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، فإننا نقول من جديد:

هذا أمر غير مقبول.

وهو أمر غير محتوم.

وهو أمر يمكن منعه.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد حل واحد لهذه المشكلة المعقدة، إلا أنه توجد أدلة متزايدة عن نطاق الإجراءات التي يمكنها وقف العنف قبل أن يحدث، لا سيما إذا طبقت هذه الإجراءات بالتزامن معاً.

كما أن الأبحاث الإضافية الجارية حالياً ستقود إلى مزيد من الاستراتيجيات والتدخلات المؤكدة التي ستمنع العنف.

ونحن نؤمن بأنه من خلال العمل المنسق من قبل جميع الأطراف المعنية، بدءاً بالحكومات وإلى الأفراد، يمكننا معالجة علاقات القوة والهيكل غير

المتكافئة بين الرجل والمرأة، وأن نسلط الضوء على التغييرات الضرورية في المواقف والممارسات وعلى مستوى المؤسسات.

تخيلوا كم سيكون العالم مختلفاً للفتيات اللاتي ينشأن الآن لو تمكنا من منع الزواج المبكر، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وتجاهل العنف المنزلي، والرسائل النصية الهاتفية البذيئة، وإفلات مرتكبي الاغتصاب من العقاب، واستعباد النساء في مناطق النزاعات، وقتل المدافعات عن حقوق الإنسان، أو العدائية السائدة في مراكز الشرطة والمحاكم نحو إفادات النساء بشأن العنف الذي تعرضن له.

لقد حققنا تقدماً في تحسين القوانين التي باتت تعتبر هذه الممارسات وغيرها على أنها عنف وانتهاك لحقوق الإنسان. وقد سنت 125 دولة قوانين لمكافحة التحرش الجنسي، كما سنت 119 دولة قوانين لمكافحة العنف المنزلي، بيد أن 52 دولة فقط سنت قوانين بشأن الاغتصاب الزوجي.

ونحن نعلم أن القادة، سواء أكانوا رؤساء تنفيذيين في شركات، أم رؤساء وزارات، أم معلمين، بوسعهم تحديد الاتجاه العام لعدم التسامح إطلاقاً مع العنف.

ومن بين بعض التدخلات المؤثرة، تعبئة المجتمع المحلي، والتدخلات الجماعية للنساء والرجال، والبرامج التثقيفية، وتمكين المرأة، لا سيما عندما تترافق هذه التدخلات مع تغييرات أخرى قانونية وسلوكية واجتماعية.

وعلى سبيل المثال، أدى إشراك المجتمعات المحلية في أوغندا في مناقشات حول علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجال والنساء إلى تخفيض معدلات العنف البدني الذي يوقعه الرجال بشريكاتهم إلى النصف.

وفي ميانمار، يعمل توفير خدمات المساعدة القانونية للنساء الريفيات على تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء. كما ثبت أن تدريب حتى مجموعة صغيرة من القادة الرجال ساهم في تغيير السلوك لحوالي 40 في المائة من الأفراد في المجتمعات المحلية المستهدفة.

ونحن نقدم تدريبات لأفراد حفظ السلام قبل نشرهم كي يراعوا قضايا النوع الجنساني على نحو أفضل، وكي يوفرُوا حماية أفضل للسكان المدنيين في مناطق النزاع.

وفي الولايات المتحدة، تم تدريب عناصر الشرطة في المدن على تمييز العلامات التحذيرية لعنف العشير، مما أدى إلى تحقيق تقدم في تقليص عدد جرائم قتل النساء.

وإذ نطلق اليوم 'حملة عالم برتقالي'، فإننا نعلم أن سائقي سيارات التوكتوك الصغيرة في كمبوديا، ونجوم كرة القدم في تركيا، وعناصر الشرطة في ألبانيا، وتلاميذ المدارس في جنوب أفريقيا وباكستان، ومئات الآلاف غيرهم في جميع أنحاء العالم، يأخذون موقفاً اليوم، كلٌّ بطريقته الخاصة.

ولدينا الآن، وللمرة الأولى على الإطلاق، غايات واضحة ضمن جدول أعمال التنمية المستدامة للعام 2030 تتناول القضاء على العنف ضد المرأة. وهذه الغايات تتطلب عملاً مستعجلاً.

وعندما ألقى أكثر من 70 زعيماً دولياً خطابات في نيويورك خلال اجتماع القادة الدوليين بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في 27 أيلول/سبتمبر 2015، أشار معظمهم إلى أن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات يستلزم أولوية في العمل.

وهو أمر ذو أولوية بالفعل.

وأنا أؤمن بأنه إذا عملنا جميعاً معاً: حكومات، ومنظمات مجتمع مدني،
ومنظومة الأمم المتحدة، وقطاع الأعمال، والمدارس، والأفراد الذين
تضافروا في حركات تضامنية جديدة، فإننا سنحقق عالماً أكثر مساواة في
نهاية المطاف – عالم مؤلف من نصفين متساويين – حيث تتمكن النساء
والفتيات من العيش، وسيعشن، متحررات من العنف.